# الدورة الثامنة والستون بعد المائة للمجلس

## البند 5: مبادرة العمل يدًا بيد

**أستراليا**

في ما يخصّ العلاقة بين مبادرة العمل يدًا بيد والاستراتيجية العشرية لنمو القطاع الزراعي وخطة الاستثمار التابعة لها التي تمّ اعتمادها مؤخرًا للفترة 2021-2030 في جزر سليمان، فإن المبادرة تدعم *تنفيذ* الخطة ولا تحلّ محلها. كما أنها تضيف إلى الخطة تحليلاً آخر أمكن إتاحته بفضل تحسين أساليب التحليل من أجل تحديد الأقاليم (المناظر الطبيعية والبحرية على السواء) التي يمكن القيام باستثمارات فيها، وحيث تولّد عمليات التعاون القائمة لمدة 6 إلى 8 سنوات إجراءات في القطاعين العام والخاص لتنفيذ الخطة المالية على نحوٍ متسق.

وتتمّ في بلدان عديدة ترجمة مسارات التنمية الوطنية المنبثقة عن قمة النظم الغذائية إلى برامج لتحويل النظم الزراعية والغذائية تمتد على تسع سنوات، تشكّل مبادرة العمل يدًا بيد منصةً طبيعية لها لجهة حشد البيانات، والتحليلات، والمعلومات، والدعم السياسي والفني، والشراكات، وتوسيع نطاق الاستثمارات العامة والخاصة، ووضع إطار متين وشامل للرصد والتقييم. ونشدّد مجددًا على أن كل ما يجري تنفيذه يتمّ بموافقة البلد المعني ومشاركته الكاملة.

وتبدأ عادة المشاورات مع المانحين والمستثمرين على الصعيد القطري فور إعراب البلد بشكل رسمي وخطيًا عن رغبته في المشاركة في مبادرة العمل يدًا بيد. وتفضي الدراسات الفنية إلى وضع المزيد من الخرائط والتمايز بين الأقاليم وفقًا للإمكانات المحددة لتحويل النظم الزراعية والغذائية، بما يولّد مستوى كافٍ من الدخل لاستئصال الفقر وضمان الحصول على أنماط غذائية صحية، بموازاة استخدام ممارسات وأساليب تتّفق مع الركائز الثلاث للتنمية المستدامة. ويرد تلخيص للاتفاق حول الأقاليم وسلاسل القيمة والأسواق والبرامج الواجب تناولها في مذكرة مفاهيمية موجزة تصادق عليها الحكومة باعتبارها منطلقًا لعملية المواءمة.

وتنبثق "مذكرات استثمار" إرشادية من المعلومات التي سيتمّ جمعها خلال المشاورات الأوّلية، وتحليل الأقاليم والتحليل المالي الإضافي من أجل إلقاء الضوء على ثلاثة أنواع على الأقل من الاستثمارات المحتملة– الاستثمارات العامة الكبرى أو استثمارات المانحين أو استثمارات المؤسسات المالية الدولية؛ والاستثمارات الموازية للقطاع الخاص أو استثمارات المصارف في سلسلة القيمة المتوسطة للأنشطة المدرّة للربح؛ ونوع ثالث من الاستثمارات الخاصة بمنظمات صغار المنتجين أو بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المورّدة للخدمات. كما أن المذكرات المفاهيمية ومذكرات الاستثمارات ذات الصلة (التي توضع اللمسات الأخيرة عليها حاليًا في 20 بلدًا تقريبًا) سوف تُستخدم كنقاط مرجعية لعملية المواءمة اللاحقة.

وسوف تتحقق عملية المواءمة بوصفها عملية متكررة وقائمة على "موائد مستديرة تنفيذية" معدّة بشكل جيد بقيادة وطنية، وتجمع بين شركاء وطنيين ودوليين مختارين للبحث في الفرص التحوّلية المحددة في الأقاليم المختارة وللعمل معًا على تحديد الإجراءات (الاستثمارات، والتدريب، والتغييرات في السياسات، والمتطلّبات المؤسسية، وما إلى ذلك) الضرورية لتخطّي القيود و"إطلاق العنان" للفرص المحفِّزة. كما أن المعلومات والاتفاقات التي تُعقد بين الشركاء المحتملين سوف توفّر أساسًا لخطط الاستثمار والبرامج المدعومة بمبادرة العمل يدًا بيد، والتي يمكن وصفها بأنها برامج وطنية أكثر منها برامج تابعة للمنظمة أو لمبادرة العمل يدًا بيد.

## الأرجنتين

تتفق الإدارة مع العديد من التوصيفات البنّاءة التي خصّت بها الأرجنتين مبادرة العمل يدًا بيد والتي تعكس نوايا المبادرة على نحو جيّد. ففي حين أنه من المهم الإقرار بأن العمل ما زال جاريًا لتطوير المبادرة تطويرًا كاملًا، نثمّن بصورة خاصة الإقرار بالطرق المتعددة التي يمكن للبلدان الأعضاء من خلالها المشاركة في المبادرة، والاستفادة منها؛ والتشديد على الإجراءات والسياسات والاستثمارات القائمة على الأدلّة والعلم؛ والالتزام بالتحوّل الريفي الشامل؛ ومواطن القوة الهامة التي يتمتع بها النهج الإقليمي، بما في ذلك مرونته؛ وأهمية إبراز المبادرة كقناة هامة لتشجيع الابتكار والتكنولوجيا بما يتفق مع التنمية المستدامة.

ونؤكّد أن وصول البلدان التي تحظى بالدعم من المبادرة إلى مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ، وإلى مصادر أخرى من التمويل لن يمسّ بقدرة البلدان غير المشاركة في الوصول إلى تلك المصادر.

وسوف ينصبّ تركيزنا في المقام الأوّل في إطار مبادرة العمل يدًا بيد على سدّ الفجوات على مستوى القدرات التي تحول دون استفادة البلدان المشاركة في المبادرة بشكل كامل من مصادر التمويل هذه. ولقد شجّعتنا الإدارة العليا في الصندوق الأخضر للمناخ على التركيز على مجالين لا يحظيان بالتمويل الكافي، ألا وهما الدول الجزرية الصغيرة النامية (التي تشمل مزيجًا من البلدان التي تحظى أو لا تحظى بالدعم من المبادرة) وبلدان منطقة الساحل، وجميعها بلدان مؤهلة للحصول على الدعم في حين أن بلدًا واحدًا فقط منها (موريتانيا) قد طلب الدعم.

## الولايات المتحدة الأمريكية

يمكن تلخيص الموارد الداعمة لمبادرة العمل يدًا بيد بشكل موجز على النحو التالي:

1- يجري تأمين الموظفين لفرق المهام القطرية من خلال تعيين مرشحين من المكتب القطري، والمكتب الإقليمي الفرعي (إذا وُجد)، والمكتب الإقليمي، والمقرّ الرئيسي، وشعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات، وهم يشكّلون جهات اتصال كلّ في مجال اختصاصه لتوفير الخبرة الإضافية حسب الاقتضاء من الوحدات ذات الصلة في المنظمة وضمن خطط عملها الحالية. وتعمل المبادرة على إعداد خطط الاستثمار التي سوف تساند بدورها الوحدات الفنية والسياساتية وعلى مستوى الدعم بواسطة موارد من خارج برنامج العمل والميزانية.

2- لقد تمّت إتاحة موارد محدودة (1.25 مليون دولار أمريكي) من خلال برنامج الآلية المرنة المتعددة الشركاء بشأن "العمل يدًا بيد والابتكار" لدعم التطوير المشترك لأدوات جديدة، والتدريب وتنمية القدرات وتعزيز النظم الوطنية للابتكار الزراعي.

3- وقد تمّ توفير التمويل التحفيزي للفرق القطرية للمنظمة في إطار برنامج التعاون التقني بناءً على طلب البلدان المعنية. وتُستخدم هذه الأموال لإجراء التحليل الفني والمالي دعمًا للبرنامج المدعوم من المبادرة، وبما يتيح إيفاد بعثات ميدانية ودعم عمليات المواءمة الموجّهة إلى الشركاء.

وتُسند المسؤولية الإجمالية لوضع البرنامج والإشراف عليه إلى رئيس الخبراء الاقتصاديين، يعاونه مدير مركز الاستثمار، ونائب مدير مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود، وكبير المنسّقين للحوكمة والسياسة. ويتولّى كبير المنسقين للحوكمة والسياسة، الإدارة اليومية لمبادرة العمل يدًا بيد وتطويرها.

وتمّ كذلك توزيع العمل بين التنفيذ الفني للمنصة الجغرافية المكانية التابعة للمبادرة ووضع إطار على مستوى المنظمة لحماية البيانات والملكية الفكرية. وسوف يُطبّق الإطار الشامل على مستوى المنظمة بشكل كامل على جميع أنشطة المنظمة، بما في ذلك المنصة الجغرافية المكانية. وتجري حاليًا مشاورات وثيقة بين جميع الوحدات الناشطة بالنسبة إلى هذه المسائل.

وتستخدم كذلك المنصة الجغرافية المكانية البيانات الواردة من المجال العام وتمتثل حاليًا لجميع السياسات القائمة بشأن البيانات في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك:

- خريطة طريق الأمين العام للأمم المتحدة من أجل التعاون الرقمي التي يضطلع فيها جميع أصحاب المصلحة بدورٍ في الارتقاء بعالم رقمي أكثر أمانًا وإنصافًا، بما يفضي إلى تحقيق مستقبل أكثر إشراقًا وازدهارًا للجميع.
- معيار السلع العامة الرقمية المعتمد في تحالف السلع العامة الرقمية، وهو معيار يحدّد مجموعة من المواصفات والخطوط التوجيهية المصمّمة للتوصل إلى أقصى توافق ممكن حول ما إذا كان حلّ رقمي ما يتفق مع تعريف السلعة العامة الرقمية: البرمجيات الحاسوبية المفتوحة المصدر، والبيانات المفتوحة، والنماذج المفتوحة للذكاء الاصطناعي، والمعايير المفتوحة، والمحتوى المفتوح بحيث تحترم هذه السلعة الخصوصية وغيرها من أفضل الممارسات المرعية، ولا تُحدث طريقة تصميمها أي ضرر وتتسم بالأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام 2030. وتصادق خريطة طريق الأمين العام للأمم المتحدة من أجل التعاون الرقمي على هذا التعريف.
- استراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بالبيانات للفترة 2020-2022 لتوليد قيمة أكبر من البيانات الوفيرة الموجودة في منظومة الأمم المتحدة بالنسبة إلى المنظمة، والشعوب وكوكب الأرض، في الأوقات الأهم.
- المبادئ العالمية للأمم المتحدة بشأن حماية البيانات وخصوصيتها التي تساعد في ضمان ألا يتأثر الأفراد ومجموعات الأفراد التي تستخدم الأمم المتحدة بياناتهم على نحوٍ سلبي بمشاريعنا. وتستند هذه المبادئ إلى مبادئ الأمم المتحدة بشأن حماية البيانات الشخصية وخصوصيتها التي اعتمدتها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى للأمم المتحدة في عام 2018 والمذكرة الإرشادية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة حول البيانات الضخمة لتحقيق خطة عام 2030: خصوصية البيانات والأخلاقيات والحماية.
- مبادئ التنمية الرقمية التي توفّر توجيهات حيّة معدّة لمساعدة الممارسين في النجاح في تطبيق التكنولوجيات الرقمية على برامج التنمية.
- سياسة منظمة الأغذية والزراعة لإصدار التراخيص للبيانات المفتوحة لقواعد البيانات الإحصائية. تلتزم السياسة بشروط وأحكام المنظمة وتوسّع نطاقها، وبسياسة منظمة الأغذية والزراعة بشأن الوصول المفتوح إلى البيانات، وبسياسات النشر الجديدة للمنظمة، والنشر في المنظمة – الاستراتيجية والوثيقة التوجيهية، والسياسة والخطوط التوجيهية المتعلقة بشعار المنظمة والمعيار الإحصائي للمنظمة بشأن استخدام مصادر البيانات الخارجية.

## اليابان

سوف تواصل المنظمة توفير المعلومات بشأن التقدم المحرز والتحديات، والدروس المستفادة أيضًا، في مجال تطوير مبادرة العمل يدًا بيد، بناءً على طلب الأجهزة الرئاسية.

وفي السنة المقبلة، وفيما يتبلور الشكل النهائي للبرامج الوطنية التي تستفيد من المبادرة، سوف توفّر المنظمة المزيد من المعلومات المفصّلة على موقعها الإلكتروني من خلال الصفحات الإلكترونية لمبادرة العمل يدًا بيد والمنصة الجغرافية المكانية التابعة للمبادرة.

ويجري حاليًا وضع خطة اتصالات، كما سيتمّ نشر سلسلة من المذكرات المفاهيمية ومذكرات الاستثمار الخاصة بالبلدان على الموقع الإلكتروني للمبادرة، وكذلك خطط الاستثمار ووثائق البرامج الخاصة بالبلدان التي تستفيد من دعم المبادرة، لدى إنجازها والمصادقة عليها من جانب الحكومات وشركائها. ويجري حاليًا وضع لوحات التحكم الخاصة بالمبادرة التي سوف تتيح تتبّع التقدم المحرز باتجاه المعالم التشغيلية الهامة والأهداف المؤثرة.

## إسبانيا

نؤكد مجددًا على أن مبادرة العمل يدًا بيد تتواءم بشكل كامل مع أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة في جميع الحالات، ومع البرامج المشتركة ضمن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وخطة عام 2030 واتفاق باريس. ونكرّر، كما هي الحال بالنسبة إلى جميع كيانات الأمم المتحدة ودرجة ونطاق إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة، أن هذا العمل جارٍ. ونحن واثقون من أن التجربة سوف تبيّن أن المبادرة تقوم بمساهمة كبيرة في تحقيق رؤية إصلاح المنظمة بجميع أبعادها، بما في ذلك على وجه الخصوص، الرؤية التي حدّدتها الأمم المتحدة في الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة، فيما يُبذل ما أمكن من جهود لضمان هذه المساهمة.

وقد أشرنا إلى أنه سوف يتم استثمار جهود إضافية من أجل تطوير أوجه التآزر بموازاة الجهود الجارية بغرض تعزيز العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، بما يعزز ركيزة التنمية في هذه العلاقة. وقد كان هذا أحد أهداف المبادرة منذ البدء. وكما أشارت إليه تقارير سابقة، يتولى الإشراف الإجمالي على المبادرة كلّ من رئيس الخبراء الاقتصاديين، ومدير مركز الاستثمار، ونائب مدير مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود، وكبير المنسّقين، للحوكمة والسياسة. وقد حرص نائب مدير مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود، على أن يتمثل المكتب بصورة فاعلة في جميع فرق المهام القطرية المعنية بالمبادرة الخاصة بالمنظمة وأن تحظى الفرص الرامية إلى تعزيز التدخلات الإنسانية والبناء عليها بالدعم الكامل. وفي البلدان التي تشهد أزماتٍ، يتولّى مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود الدور القيادي من أجل وضع خطة العمل في إطار مبادرة العمل يدًا بيد.

وبعدما شهدنا الأثر الخطير للأزمات والنزاعات المتعددة والمتكرّرة لدى وضع مبادرة العمل يدًا بيد، اتفق رئيس الخبراء الاقتصاديين ومدير مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود على التعمّق أكثر، على أساس كل بلد على حدة وعلى أساس إقليمي فرعي، في استكشاف أوجه التآزر المحتملة بين الجهود الإنسانية والإنمائية بالاستعانة بوسائل الدعم التي توفّرها المبادرة.

## فرنسا

تعرب الإدارة عن تقديرها لأهمية المبادئ الواردة في تعليقات فرنسا وتؤكد مجددًا التزامها الكامل بجميع هذه المبادئ. وتمثل ملكية الحكومات الوطنية للبرامج التي تستفيد من دعم المبادرة المبدأ الأوّل من ضمن هذه المبادئ المذكورة، ونحن نوافق على أنه مبدأ أساسي. كما نقدّم الأدلّة في الوثيقة CL 168/5 على التحديات التي تتمّ مواجهتها والدروس المستفادة في هذا الخصوص. ونؤكد التزامنا بجميع المبادئ الأخرى المشار إليها ونضيف أنه تماشيًا مع قرارات الأمم المتحدة والممارسة المتّبعة، نعتبر أن اتفاق باريس يشكل جزءًا لا يتجزأ من خطة عام 2030.

1- لقد وفّرنا أعلاه معلوماتٍ إضافية عن كيفية تمويل المنظمة لمبادرة العمل يدًا بيد. وفي ما يخصّ تمويل الوظائف لدعم المبادرة، تمّ استخدام العدد المحدود جدًا من الوظائف المتاحة لتعزيز القدرات الفنية للمنظمة التي تخدم المصالح الأوسع نطاقًا للمنظمة، وليس المبادرة تحديدًا، وإتاحة وصول البلدان الأعضاء إلى هذه القدرات. وتشمل هذه الأغراض بشكل أساسي، وضع الأدوات التي تتيح تعزيز استخدام الأدلة والعلوم في عمل المنظمة، والتدريب على استخدامها. وكانت البلدان الأعضاء قد طلبت وثمّنت قرار إتاحة المنصّات والأدوات التي جرى تطويرها في إطار المبادرة للأعضاء كافة.

2- تتوجه إدارة المنظمة بالشكر إلى فرنسا لما أبدته من اهتمام في العمل الفني للمنصة الجغرافية المكانية التابعة للمبادرة. وفي حال أبدى الأعضاء اهتمامًا كافيًا، قد نقترح عقد اجتماع أو حلقة عمل على شكل جلسة إحاطة موجزة على المستوى الفني في أقرب موعد ممكن، إنما قبل أربعة أسابيع كحدّ أقصى من الاجتماع المقبل للجنة البرنامج، من أجل توفير إجابات مفصّلة على الأسئلة العديدة المطروحة في ما يتعلق بالنقطة 2.

وللاطلاّع على التفاصيل عن التطوير الحالي للمنصة الجغرافية المكانية التابعة للمبادرة والامتثال لسياسات الأمم المتحدة، يُرجى الاطّلاع على الإجابة المقدّمة أعلاه من الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ما يتعلّق بالاتفاقات بشأن البيانات، نوضح أن البيانات الواردة في المنصة تتمتع في معظم الحالات بترخيص يسمح صراحةً بإعادة توزيعها مع ذكر مصدرها. وفي هذه الحالات، لا يُطلب عقد اتفاق خاص مع المورّد أو أنه لا يتمّ السعي إلى عقد مثل هذا الاتفاق.

وفي حالاتٍ أخرى، يتم السعي إلى عقد اتفاق مع مزوّد البيانات. ويشمل المزوّدون الذين أبرمنا اتفاقات معهم: معهد البحوث في مجال المعلومات الفضائية التابع للأكاديمية الصينية للعلوم؛ والمركز الوطني لتطبيق الاستشعار عن بُعد بواسطة الأقمار الاصطناعية في وزارة الموارد الطبيعية، الصين؛ ومعهد Delft للتثقيف المائي؛ والمعهد الدولي لإدارة المياه؛ وشركة ماركورا؛ وخدمة كوبرنيكوس لتغيير المناخ– الطقس العالمي للزراعة؛ ومؤسسة Collins Bartholomew؛ وZafer Defne.

وفي ما يتعلّق بحماية البيانات وحقوق الملكية الفكرية، يرد وصف للإطار القانوني الداخلي الحالي في الوثيقة PC 130/3، بعنوان "*معلومات محدثة عن سياسات منظمة الأغذية والزراعة بشأن حماية البيانات وحقوق الملكية الفكرية*"، وأعلاه في الردّ على الولايات المتحدة الأمريكية. ورُفع تقرير عن العمل الجاري إلى لجنة الشؤون الدستورية والقانونية في دورتها الثالثة عشرة بعد المائة؛ أُنظر الوثيقة CCLM 113/4.

وليس من الضروري اقتراح إنشاء مؤسسة حكومية دولية جديدة كون هذه البيانات عامة ويمتثل نشرها لجميع سياسات الأمم المتحدة. ويجري اتباع قواعد مماثلة في البنك الدولي ووكالات أخرى في منظومة الأمم المتحدة من دون إقامة بنى حكومية دولية جديدة.

علاوةً على ذلك، سوف تنطوي مثل هذه البنية على تبعات غير ضرورية على الميزانية.

3- لا ترد أي إشارة إلى عمل مختبر البيانات التابع للمنظمة بشأن "تحليل الاضطرابات الاجتماعية في زمن كوفيد-19" في التقرير عن مبادرة العمل يدًا بيد، وهو ليس ذات الصلة بالعمل في إطار المبادرة. أمّا التحليل الذي أُجري، فيعكس أهمية الاضطرابات الاجتماعية بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية، ويستجيب لها، كما أظهرته الأزمة الغذائية في الفترة 2007-2009.

وفي ما يخصّ اللغات المستخدمة، يمكن توسيع هذا العمل ليشمل جميع اللغات الرسمية. فاللغات المختارة هي اللغات التي وُضعت فيها التقارير الإعلامية الهامة.

4- نأخذ علمًا بهذا التعليق.

## الاتحاد الأوروبي

كما سبقت الإشارة إليه مراتٍ عدة أعلاه وفي التقارير الحالية والماضية المقدّمة إلى المجلس، في اعتقادنا أنه من الضروري والملائم أن نتّخذ جميع الخطوات المعقولة لضمان أن تتواءم المبادرة مع أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. ولا يتماشى هذا الأمر مع ولاية الجمعية العامة للأمم المتحدة فحسب، إنما هو أساسي بنظرنا لنجاح المبادرة.

كما أن جهود المنظمة جارية على مستويات متعددة- حيث يتم التركيز بشكل أساسي على الفرق القطرية للأمم المتحدة، إنما تساهم أيضًا بصورة ناشطة في المنصّات التعاونية الإقليمية للأمم المتحدة التي أُعيد تنظيمها، ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وبالتعاون الوثيق مع مكتب تنسيق التنمية. وقد استُكمل هذا العمل بجهودٍ واسعة النطاق مع الوكالات التي توجد مقارها في روما، إنما أيضًا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية اللذين منحهما الأمين العام أدورًا رئيسية، خاصة وهما يشكلان حجر الأساس في مجال البيانات والسياسات على التوالي، بما يتيح تقديم خدمات سياسية متكاملة على نحوٍ أفضل من جانب منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

وبصورةٍ عامة، تجدر الإشارة إلى أنّ البلدان المشاركة في المبادرة هي، من الناحية العملية، البلدان التي تشكّل فيها التنمية الشاملة والمستدامة للنظم الزراعية والغذائية أولويةً قصوى بالنسبة إلى الحكومات، كما تتمّ الإشارة إليه في أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة وأيضًا في الصكوك الوطنية الهامة للتخطيط للتنمية. وتحظى المبادرة بالتقدير باعتبارها دعمًا حاسمًا لترجمة وتنفيذ هذه الصكوك الرفيعة المستوى إلى هيكليات وأنماط عمل مركّزة وفاعلة.

وقد عبّر الأعضاء المشاركون وشركاء عديدون عن تقديرهم للدعم الذي تقدمه المنظمة من خلال المبادرة، بوصفها طريقةً مبتكرة وديناميكية للتصدّي للتحديات المعقدة التي تواجهها التنمية المستدامة في سياقات تشكّل فيها القدرات والموارد المحدودة، والأزمات الممتدة، والنزاعات وتغيّر المناخ، ونضوب الموارد الطبيعية وتدهورها، عوائق ضخمة في وجه التقدم المطّرد باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس.

وسوف تواصل المنظمة الامتثال لجميع الطلبات المعقولة بشأن تقديم التقارير عن مواضيع حدّدتها الأجهزة الرئاسية بصورة خاصة. وسوف نواصل أيضًا تشاطر المعلومات عن التحديات والدروس المستفادة.

ونظرًا إلى كمية المعلومات المطلوبة وحساسية مسألة تشاطر البيانات والمعلومات، سوف يتفهّم الأعضاء أنّ تطوير النظم التي يتمّ إنشاؤها لتحسين عملية رفع التقارير، وبخاصة في سياق عدم توفر ميزانية إسمية للنمو، سوف يستغرق بعض الوقت.

ويمكننا توفير معلوماتٍ إضافية عن هذه المواضيع الفنية من خلال جلسة الإحاطة غير الرسمية على المستوى الفني التي اقترحناها استجابة لطلب مماثل وردنا من فرنسا.

وفي ما يخص حماية البيانات وحقوق الملكية الفكرية والأطر الشاملة الجديدة، يُرجى النظر إلى الردود الواردة أعلاه على الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

ونعتبر أن وجود نظام متين، تعود ملكيته للبلد نفسه، ويتمتع بالشفافية والكفاءة والموثوقية لرصد الأداء وتقييمه في الوقت الحقيقي، هو أمر أساسيٌ لتقديم الدعم الذي تتيحه المبادرة من جانب الشركاء كافة. وإننا نتطلّع إلى توفير تفاصيل إضافية حين يكون التصميم والتنفيذ الأوّلي قد وصلا إلى ما بعد مرحلة تحديد المفهوم. وكما أشار إليه التقرير المرحلي، يجري حاليًا اختبار التنفيذ في أربعة بلدان.

وكنّا قد اقترحنا عقد جلسة إحاطة غير رسمية على المستوى الفني لمعالجة هذه المواضيع.

وفي ما يتعلق بعمل مختبر البيانات التابع للمنظمة بشأن "تحليل الاضطرابات الاجتماعية في زمن كوفيد-19"، نحيلكم إلى الرد المقدم لفرنسا على السؤال ذاته.

وتجدر الإشارة إلى الرد المقدّم لإسبانيا بشأن المسوّغ المنطقي للعمل الجاري بهدف استكشاف سبل تعزيز العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

وسوف نواصل توفير جميع المعلومات المحدّثة الضرورية بشأن التقدم المحرز على صعيد تنفيذ المبادرة والنتائج المحققة، وفقًا لتوجيهات الأجهزة الرئاسية للمنظمة.